

ويجوز البت بظن مؤكده معتداً خطاه وخطايبه وتعتبر بنية القاضي
المستخلف فلو وري اوتنا قول خلافها او استثنى بحيث لا يسمع القاضي ليريد فتح
انهم البمين الفاجرة ومن توجهت عليه دعوى او اقر عطلوها الزمه فانك حلف
ولا يجلف فاض على تركه الظلم في حكمه ولا شاهداً له لم يكذب ولو قال المدعي عليه اني
لم يحلف ووقف حتى يبلغ والبين تغد قطع الخصومة في الحال لابلابة فلو حلفه ثم اقام
بينه حكم بها ولو قال المدعي عليه قد حلفني مرة فلحلف انه لم يحلفني مكن في الاصح واذا
نكل حلف المدعي وقضاه ولا يقضي بتكوله ولا نكول ان يقول انا ناكل او يقول له القاضي
احلف فتقول لا احلف فان سكت حكم القاضي بتكوله وقوله للمدعي احلف حكم بتكوله
والبمين المردودة في قول كيبنة وفي الاظهر كاتر اللدعي عليه فلو اقام المدعي عليه
بورها بينة باء اربا لم يسمع فان لم يحلف المدعي ولم يتعلل بشئ سقط حقه من
البين وليس له مطالبة الخصم وان تعلل باقامة بينة ومراجعة حساب امهل
ثلاثة ايام وقيل ابدان استعمال المدعي عليه حين استخلف ليعظم حسابهم ليعمل وقيل
ثلاثة ولو استعمل المدعي عليه في ابتدا الجواب امهل الى اخر المجلس ومن طول بركوة
فادعاه فعمله الساج اخر او غلط خارج والزمانه البمين فيك وتعد رد البمين
فالاصح البين فخذ منه ولو ادعى وبى صبي ديناً له فانكره وكل لم يحلف الوالي وقيل
يجلف وقيل ان ادعى مباشرة بسببه حلف **فصل** ادعيا عينا في يد ثالث
واقام كل منهما بينة سقطت وفي قول يستعملان في قول يقسم وفي قول يفرغ وفي قول
يوقف الامر حتى يتبين اوبصطحا ولو كانت في يديهما واقاما بينتين بقيت كما كانت
ولو كانت بيده فاقام غيره بها بينة وهو بينة قدم صاحب اليد ولا تسمع بينته
الا بعد بينة المدعي ولو ازيلت بيده بينة ثم اقام بينة ملكه مستنداً الى ما قبل
ان اذ به وطعند رغبية شهودة سمعت وقيل لا ولو قال الخناز هو
ملي اشترينته منك فقال له ملكي واقاما بينتين قدم الخناز ومن اقر غيره بشئ
ثم ادعاه لم يسمع الا ان يذكر له نقلاً ومن اخر منه مال بينة ثم ادعاه لم يثبت في ذلك
الانتقال فالاصح والمذهب ان زيادة عدد شهود احد الا تزج وكذا لو كان لاحدهما
رجلان وللآخر رجل وامرأتان فان كان للآخر شاهد ومبين ربح الشاهدان في الاظهر
ولو شهد

دعوى المعتقد شعبه

ولو شهدت بينة لاحدهما ملك من سنة والآخر من اكثر فالاعظم ترجيح الاكثر
ولصاحبها الاجرة والزيادة الحادثة من يومئذ ولو اطلقت بينة وآخذت بينة فلا يذهب
لها كانه انما ساواها كما لصاحب مناصرة الثاني بعد قدم وافعال تشهدت بملكه امر ولم تعرض
للمال لم يسمع حتى يقولوا ولم يزل ملكه او لا تعلم من يذاه وتجوز الشهادة بملكه الا ان
استصحا بما سبق من ارب او شرا وغيرهما ولو شهدت باقراره امس بالملك له استديم
ولو اقامها ملكه دابة او شجرة لم يستحق ثمره موجودة ولا ولداً منفصلاً ويستحق حملها
في الاصح ولو اشترى شيئاً فخذ منه محجة مطلقة رجع على باعه بالثمن وقيل كما اذا
ادعى ملكاً سابقاً على الشرا ولو ادعى ملكاً مطلقاً فشهدوا له مع سببه لم يرض ولو ذكر سبباً
وهو سبباً اخر **فصل** قال اجرتك البيت بعشرة فقال بل جميع الدار بعشرة واقام
بينتين تعارضتا في قوله يقدم المسافر ولو ادعى شيئاً في يد ثالث واقام كل واحد منهما
بينة انه اشتراه ووزن له ثمنه فان اختلف تاريخ حكم السابق والاتعاض ولو قال كل
منها بعنقه وكذا واقامها واحدهما في الاصح ولو مات عن ابنتين مسلم ونصراني فقال كل منهما
مات على يدي فان عرف انه كان نصرانياً صدق النصراني فان اقاها بينتين مطلقتين قدم المسلم
فان قبرت احدهما ان اخر كلامه اسلامه وعكست الاخرى تعارضتا وان لم يعرفه واقام
كل بينة انه مات على يده تعارضتا ولو مات نصراني عن ابنتين مسلم ونصراني فقال المسلم
اسلمت بعد موته فالبراءت بيننا وقال النصراني بل قبله صدق المسلم بينة وان اقامها قادم
النصراني فلو اتفقا على اسلام الابن في رمضان وقال المسلم مات الاب في شعبان وقال النصراني
بل في شوال صدق النصراني وتقدم بينة المسلم على بينته ولو مات عن ابوين كافر وان نصراني
فقال كل مات على يدينا صدق الابوان بالبمين وفي قوله يوقف حتى يتبين اوبصطحا ولو شهد
انه اعتق في مرضه سالماً واخرى غائماً وكل واحد ثلث ماله فان اختلف تاريخ قدم المسلم
وان اتخذ افرع وان اطلقنا قبل يفرع وقيل في قول يعنى من كل واحد نفسه قلت المذهب
يعنى من كل نصفه والله اعلم ولو شهد له ببيان انه اوى بعنت سالم وهو ثلثه وارثان جازان
انه رجع عن ذلك ووصى بعنت قائم وهو ثلثه ثبت لتمامه فان كان الوارثان فاسقين لم يثبت
الرجوع فيعتق سالم ومن غائماً ثلث ماله بعد سالم **فصل** شروط القاييف مسلم هل يجزى
والاصح اشترط احد لا عدد ولا كونه مدنياً فان تناحبا جمعه ولا عرض عليه وكذا لو اشتركا